تحرك عاجل

تمديد الحبس التعسفي

جددت محكمة جنايات القاهرة في 8 يناير/كانون الثاني 2019 حبس إسلام خليل لـ 45 يومًا إضافيين. وكان إسلام خليل أحد ضحايا الاختفاء القسري السابقين، كما كان قيد الحبس الاحتياطي منذ 10 مارس/آذار 2018 على ذمة تهمٍ ملفقة. ويجري حرمانه من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. ويُعتقد أن التهمتين اللتين يصر إسلام خليل على برائته منهما، قد وُجهتا بحقه انتقامًا منه بسبب أنشطته السياسية. وينفي أربعة متهمين كانوا معه في القضية نفسها ويواجهون التهمتين ذاتهما، معرفتهم بإسلام خليل؛ وقد أُفرج عنهم في 4 سبتمبر/أيلول 2018 بتدابير احترازية.

بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

السيد نبيل صادق

النائب العام

مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

السيد المستشار،

جددت محكمة جنايات القاهرة في 8 يناير/كانون الثاني 2019 حبس إسلام خليل لمدة 45 يومًا إضافية. فمنذ 10 مارس/آذار وحتى 1 إبريل/نيسان 2018، ظل مصير إسلام خليل ومكان وجوده طي المجهول. وبلغت أسرة إسلام خليل في 2 إبريل/نيسان 2018 معلومات عن مكان وجوده، حينما قال لهم أحد زائري سجن طُرة تحقيق بمحافظة القاهرة إنه رأى إسلام هناك. وظل منذ ذلك الحين قيد الحبس التعسفي على خلفية تهمتي "العضوية في جماعة غير قانونية" و"نشر أخبار كاذبة" اللتين لا تستندان إلى أي أساس. وأُفرج عن المتهمين الذين كانوا معه في القضية ذاتها في 4 سبتمبر/أيلول 2018.

كما أن أوضاع احتجاز إسلام خليل سيئة؛ حيث ينام بزنزانة صغيرة يتشاركها مع 14 معتقلاً آخرين؛ ويعاني ألامًا بظهره؛ ويتم إخراجه من الزنزانة لـ 30 دقيقة فقط في كل يوم.

لذا، أحث سيادتكم على أن تُفرجوا عن إسلام خليل، الذي اعتُقل تعسفيًا، وعلى أن تُسقطوا التهمتين الموجهتين إليه. وعلى السلطات المصرية أن تعمل على حماية إسلام خليل من التعرض للتعذيب وغيره من سوء معاملة، وأن تتماشى أوضاع احتجازه مع المعايير الدولية، والتي تتضمن توفير المياه والطعام والدواء للمحتجزين، ريثما يُفرج عنه. كما أحث سيادتكم على أن تُجروا تحقيقًا يتسم بالسرعة والفعالية والحيادية بشأن كلٍ من مزاعم تعرض إسلام خليل للتعذيب وغيره من سوء المعاملة، والملابسات المحيطة بتعرضه للاختفاء القسري بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018، مقدمين كل من يُشتبه في ضلوعه بذلك إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات عادلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

تعرض إسلام خليل للاختفاء القسري بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018. فوفقًا لما ذكرته أسرته، كانت المرة الأخيرة التي علموا فيها عنه أي شيء، في 10 مارس/آذار 2018 حينما كان بأسوان. وبعدما فقدت أسرته الاتصال به، استعلمت في قسم شرطة أسوان عما إذا كان محتجزًا هناك، لكن ضباط القسم نفوا وجوده لديهم. وفي 15 مارس/آذار 2018، رفعت أسرته شكوى إلى النائب العام حول المسألة، ولكنهم لم يتلقوا أي رد. واستعلمت أسرته عن وجوده لدى النيابة بالغردقة، جنوب شرقي القاهرة ونيابة أسوان؛ بيد أن كليهما نفيا وجود إسلام قيد الاحتجاز لديهما. ولم تعلم أسرته مكان وجوده إلا في 2 إبريل/نيسان 2018، حينما أقرت السلطات بأنه محتجز بسجن طُرة تحقيق.

ووفقًا لما قاله شقيقه، فقد منعته سلطات السجن من تلقي كتب أو طعام، وحرمته من تلقي زيارات أسرته لمدة شهر. كما نُقل، في وقتٍ ما، إلى زنزانة تعج بالحشرات، وحُرم من الحصول على المياه وما يكفيه من الطعام. ونُقل بعد ذلك إلى زنزانة مع مُحتجزين أرغموه على الصلاة ومنعوه من التدخين وقراءة كتب بعينها. ووفقًا لما ذكره شقيق إسلام، يساوره الشعور بأنه يواجه كل ذلك منفردًا، ويحتاج إلى مؤازرة الناس. فيقول في رسالة كتبها في 15 أغسطس/آب 2018، ما يلي: "إننا نسير وسنظل نسير على درب

المحبة، داعيين إلى إحقاق العدل ونشر الحرية والسلام. يا أيتها الطيور الحرة التي تشع بالأمل، فلتغردي بأسمائنا ولتكوني لنا شمسًا تحمينا. اكتبي عنا وكوني صوتنا الذي أُسكت عمدًا وقسرًا".

وكان قد تعرض إسلام خليل فيما سبق للتعذيب وغيره من سوء المعاملة أثناء احتجازه، وذلك وفقًا لما جاء في شهادته، والمعلومات التي وردت من أسرته ومحاميه. فقد اختطفه ضباط جهاز الأمن الوطني في 24 مايو/أيار 2015 من منزله بالسنطة في محافظة الغربية بمصر. وتعرض للاختفاء القسري، حيثما رفضت السلطات أن تقر بحرمانها له من حريته، وأخفت مصيره ومكان وجوده لمدة 122 يومًا. وأثناء تلك الفترة، قال إسلام خليل إنه تعرض للتعذيب على أيدي ضباط الأمن الوطني لإرغامه على "الاعتراف" بجرائم يقول إنه لم يرتكبها. وأُفرج عنه في 31 أغسطس/آب 2016، بعد مرور عشرة أيام من صدور أمر النيابة بالإفراج عنه مقابل كفالة مالية. وكان قد اتُهم بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والتحريض على العنف ومهاجمة قوات الأمن.

والمقصود بممارسة الاعتقال التعسفي هو احتجاز الأشخاص دون إبداء سبب مشروع، أو اتخاذ إجراءات قانونية. وكانت السلطات المصرية قد أطلقت حملة قمعية مكثفة جديدة ضد منتقديها في ديسمبر/كانون الأول 2017، قبل الانتخابات الرئاسية.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 28 فبراير/شباط 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: إسلام خليل (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/9203/2018/ar/